الإبداع المالي الإسلامي دراسة تأصيلية

Islamic Financial Innovation - rooting Study

محمد بوطوبة[1]، ميلود بورحلة[2]

[1] جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب،الجزائر، boutoubaamed@gmail.com

[2] المركز الجامعي تندوف،الجزائر، bourahla.mi83@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/01/23 تاريخ القبول: 2021/04/06 تاريخ النشر: 2021/05/05

ملخص: توسعت المعاملات المالية لتشمل كافة أوجه الممارسات الممكنة بما فيها المعاملات المالية الإسلامية ذات التأصيل الشرعي.

وجاءت هذه الدراسة لإظهار أهم الفروقات التي كشفها التأصيل الشرعي من المعاملات المالية التقليدية. وإبراز أهم الجوانب التي يمكن من خلالها منافسة النظام المالي والمصرفي التقليدي. والنتيجة المتوصل إليها هي أن الإبداع المالي الإسلامي من خلال قواعد الفقه الإسلامي للمعاملات المالية يهدف إلى تلبية حاجات الأفراد بشكل أعم من تحقيق الربح. كذلك يوصي بتجنب محاكاة المنتجات المالية التقليدية والتي كانت سببا في تأخر المالية الإسلامية فعملية ترجمة المنتجات تأخذ الوقت الطويل والتكاليف أيضا، وهذا ما يسبب في عدم كفاءة وثقة هذه المنتجات، ...

كلمات مفتاحية: إبداع مالي إسلامي؛ هندسة المالية؛ فقه المعاملات؛ محاكاة؛ قواعد.

تصنيفات JEL : P13، P34

Abstract: Financial transactions have been expanded to cover all possible aspects of practices، including Islamic financial transactions.

This study came to show the most important differences revealed by the rules from traditional financial transactions. And to highlight the most important aspects through which to compete the traditional financial and banking system.

The result is that Islamic financial innovation through the Islamic jurisprudence of financial transactions aims to meet the needs of individuals more generally than profit. It also recommends avoiding the simulation of traditional financial products that have caused the delay of Islamic finance. The process of translation of products takes time and costs also، which causes the inefficiency and reliability of these products، ...

Keywords: Islamic Financial Innovation; Financial Engineering; Jurisprudence Transactions; Simulations; Rules.

Jel Classification Codes: P13, P34

المؤلف المرسل: محمد بوطوبة، **الإيميل**: boutoubaamed@gmail.com

1. مقدمة:

في ظل تطوّر المعاملات المالية أصبحت هناك التفاتة نحو المعاملات ذات البعد الإسلامي، لتوسيع المعاملات وأيضا الاحتراز من المخاطر. هذا ما دفع إلى البحث عن قواعد لرسم أدوات مالية إسلامية موافقة للتأصيل الشرعي، وإلا نقع في مخالفات وتجاوزات مؤدية إلى منازعات أو ضرر.

وبهدف إظهار أهمّية تطوّر الفكر المالي الإسلامي بشكل يتوافق مع قدرة الباحثين والمختصين على تقديم أفكار إبداعية تكفل للنظام المالي الإسلامي النمو ومنافسة النظام المالي والمصرفي التقليدي، من خلال فتح مجال أوسع لهندسة منتجات تمويلية تساهم بشكل كبير في العملية الإنتاجية. فمازالت المالية الإسلامية تركز على قطاعات محدودة في التمويل (المرابحة – الايجار) وهذا ما يثير جدلا في نقص الأدوات التمويلية المناسبة لحاجات المتعاملين. فإلى جانب هذه المعاملات من مرابحة وايجار واستصناع... نحتاج كذلك إلى تمويل لسد مستحقات التعليم أو علاج طبي أو سفر لأداء الحج مثلا... أو حاجة الشركات والمؤسسات إلى تمويل خدمات خاصة كخدمات الصيانة المستمرة.

يظهر من خلال ما سبق أن عملية هندسة منتجات مالية إسلامية بشكل كفوء يعد أهم التحديات لتطوير المالية الإسلامية، بعيدا عن أفكار التقليد للمعاملات الربوية، وإنما ابتكار منتجات مالية إسلامية تنطلق من فقه المعاملات المالية الإسلامية المعاصرة.

وتتجلى أهمّية الدراسة في إبراز أهم القواعد التي تنبني عليها المنتجات المالية الإسلامية، بإظهار المنهج المعتمد في الابتكار المالي الموافق لتلبية حاجات الأفراد، وحل مشاكله المتعلقة بالمعاملات المالية.

وهكذا يمكن بلورة إشكالية عامّة لهذه الدراسة كالتالي:

أي منهجية أو قاعدة تستند عليها المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية في إنشاء منتجات مالية ملبية لحاجات العملاء؟

وبغية الإجابة عن اشكالية الدراسة نستند على الفرضية التالية: يرتكز الابتكار المالي الإسلامي على أهداف وغاية وقواعد ضابطة تختلف عن تلك التي يرسمها النّظام التقليدي.

ومن أجل إثبات الفرضية أو نفيها نتطرق إلى عرض أهم الدراسات والأفكار النظرية المدعمة لتفسير الظاهرة المدروسة، لنعرج بعدها إلى ضبط مصطلح ومفهوم الابتكار المالي واختلافه عن مفهوم الإبداع المالي والهندسة المالية. ثم نتطرق إلى القواعد التي ننشئ من خلالها المنتجات المالية الإسلامية.

ومن الدراسات السابقة نجد:

– **دراسة رائد نصري أبو مؤنس:** بعنوان "قواعد هندسة المنتجات المالية الإسلامية دراسة تحليلية" هدفت دراسته إلى أن التمويل الإسلامي يمتلك منهج خاص لهندسة منتجات تمويلية تلبي بحاجات الأفراد.
وتوصلت الدراسة إلى اعتماد منهج الابتكار المالي الإسلامي على قواعد تكسبه خاصية في التمويل تختلف عن تلك في النظام التقليدي. وأن قواعد الابتكار المالي تحقق هدف التمويل الإسلامي، وأيضا تحقيق شرعية النظام التعاقد الخاصة بالمنتجات التمويلية، وكذلك العمل على تخفيض تكاليف المعاملات وكفاءة المنتجات الإسلامية. (نصري، 2016)

– **دراسة عبد الكريم قندوز:** بعنوان "قواعد تقويم أدوات ومنتجات الصناعة المالية الإسلامية"، ركزت الدراسة على أن يكون المنتج المالي يحقق كفاءة اقتصادية ومصداقية شرعية وتكون واضحة وتمتاز بالشفافية، بهدف كسب الثقة والإسراع بالابتكار المالي الإسلامي، دون اللجوء إلى الحيل أو المخالفات الشرعية التي قد تهدد مستقبل الصناعة المالية الإسلامية. كما اعتمدت الدراسة على أهم الأسس التي وضعها الباحثين لابتكار منتج مالي. (قندوز، 2008)

– **دراسة سامر مظهر قنطقجي:** بعنوان "صناعة التمويل" هدفت دراسته في بيان مفهوم الهندسة المالية الإسلامية وضرورة البحث عن قواعد ومعايير تكفل للهندسة المالية تقديم منتجات مالية إسلامية شاملة كافة القطاعات. تحقق هدف التمويل الإسلامي، وأيضا تحقيق مبدأ المشاركة في العائد ودرجة المخاطرة. (قنطقجي، 2010)

– **دراسة محمد بوطوبة:** بعنوان "إشكالية النظام المالي العالمي بين ضبط الأزمات والبحث عن الإصلاحات" تطرق في أحد أجزاءها إلى القواعد المنظمة للاقتصاد الإسلامي وكيف تجنبه الأزمات وتحقق له كفاءة اقتصادية وتوازن عام. (بوطوبة، 2016/2015)

وفي دراستنا هاته الموسومة بـ الإبداع المالي الإسلامي – دراسة تأصيلية، سوف نوضح أهم القواعد وهي ثمانية التي تبرز كيف يكون الإبداع المالي الإسلامي من خلال إنشاء منتجات مالية مُلَبية لحاجات العملاء.

2. تقديم مصطلحات الدراسة

تناولت هذه الدراسة مجموعة مفاهيم متعلقة بالإبداع والابتكار المالي الإسلامي تحتاج إلى توضيح وتبيان ماهيتها ومدلولها.

1.2: مفهوم الإبداع والابتكار المالي

لضبط مصطلح الابتكار نرجع إلى المعاجم اللغوية نجدها تشتق من بَكر أي بكر إلى شيء عجل إليه، وبكورا أي أتاه باكرا. ومما سبق فإن كلمة ابتكر وابتكار تتعلق بالفعل أو النشاط من حيث وقت إتيان الفرد له وليس بإيجاد أو إنشاء شيء.

أما كلمة إبداع فتعني بدع أي بدع الشيء، وابتدعه بمعنى أنشاه وبدأه واخترعه واستنبطه.

واصطلاحا نعني بالابتكار هو تحويل الفكرة الإبداعية إلى عمل إبداعي، أي هناك قابلية لتطبيق الأفكار المبدعة، فلا معنى للأفكار المثالية التي لا يمكن تطبيقها في الواقع. أما الإبداع فهو التوصل إلى حل خلاق لمشكلة ما أو إلى فكرة جديدة.

وبخصوص المفهوم العام للإبداع المالي يمكن القول أن: "الإبداع المالي هو مجموعة عمليات تجمع بين المعرفة والعمل الراقي يقوم بها الفرد بهدف الوصول إلى فكرة أو أسلوب يمس شتى مجالات الحياة ويمكن تجسيدها على الواقع، ويحقق النفع للمجتمع أو المنظمة. كما أنّه هو القدرة على إنشاء شيء جديد أو استعمال أفكار قديمة بصيغة حديثة. تحدث نقلة نوعية للمجتمع أو المنظمة". (بن منصور، 2014، الصفحات 2-3)

2.2 علاقة الابتكار المالي بالهندسة المالية:

لتحديد العلاقة التي تجمع بين الابتكار المالي والهندسة المالية قد نجد **Robert Merton** يوضح ذلك في قوله بأن الهندسة هي وسيلة لتنفيذ الابتكار من خلال قيام المؤسسات أو الشركات بتبني مجموعة أفكار ومبادئ لإيجاد حلول للمشاكل المالية التي تواجه عملائهم.

فكل من الهندسة المالية والابتكار المالي يعتمدان على بعضهما البعض، فهما متكاملان، فالابتكار المالي يحتاج للهندسة لتوظيف النماذج، وبعدها تطرح للتداول. والهندسة المالية هي عبارة عن استراتيجية لتطوير الحلول المالية المبتكرة. فالهندسة المالية تعتبر كوسيلة (مثل البرامج التقنية والنماذج الكمّية...) تستعمل لتنفيذ الابتكار/الإبداع وتقديم الحل. (ساسية، 2015/2014، صفحة 27)

3.2 تعريف الهندسة المالية:

- تعريف الجمعية الدولية للمهندسين الماليين **IAFE**: الهندسة المالية تضم التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية بهدف إيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة واستغلال الفرص المالية. (قندوز، قواعد تقويم أدوات ومنتجات الصناعة المالية الإسلامية، 2008)

– تعريف **jakobiak**: يعرف الإبداع المالي على أنّه القدرة على الإنشاء والابتكار، بهدف تطوير المجال الاجتماعي والثقافي للمجتمع من جهة، ومن جهة أخرى تطوير المجال الاقتصادي بتوجيه الأفكار نحو التقدم. (**Jakobiak**، 2006)

– تعريف **zvibodie**: هي تطبيق القواعد العلمية والنماذج الرياضية في شكل قرارات تخص الاستثمار والإقراض والاقتراض وإدارة المخاطر. (**Bodie**، 2006)

4.2 تعريف الهندسة المالية الإسلامية:

تهدف المعاملات المالية الإسلامية إلى تعزيز ودعم الرفاهية لذا الأفراد من خلال تلبية حاجات العملاء المشروعة، وليس تحقيق الربح من الدرجة الأولى. فالغاية من المالية الإسلامية أكبر وأصعب تحدي من المالية الرأسمالية.

وتعمل الهندسة المالية الإسلامية على إيجاد صناعة مالية إسلامية تعتمد على منهجية علمية من خلال البحث عن الحاجات الفعلية للعملاء، والعمل على تصميم منتجات مناسبة لذلك توافق التشريع الإسلامي. (نصري، 2016)

هذه المنهجية تنطلق من مبدأ أخلاقي تحقق مفهوم المعادلة الاجتماعية أي تستجيب لسلوكات ومعتقدات المجتمع الإسلامي، أيضا تفي بحاجات ورغبات العملاء.

وتعتبر الهندسة المالية الإسلامية أداة لإيجاد بدائل عن المنتجات التقليدية ذات مخاطرة عالية ومحظورة شرعا، فهي لا يقتصر دورها في إيجاد منتجات مالية جديدة فقط، بل تتعدى ذلك بتحديث أدوات وأفكار قديمة بصيغة جديدة تخدم أهداف منظمات الأعمال والأفراد بصفة عامة. (الجبار، 2009)

5.2 الحاجة للهندسة المالية الإسلامية:

من الأسباب الداعية للحاجة إلى الهندسة المالية الإسلامية هي البحث عن حلول للمالية الإسلامية أو محاولة توسيع صيغ معاملاتها. ومن أهم الأسباب التي دعت للحاجة إليها نذكر ما يلي:

– ضرورة الانضباط للقواعد الشريعة الإسلامية من خلال قواعد مضبوطة ومحددة، لذلك يجب البحث عن معاملات تستجيب لهذه القواعد والمقاصد الشرعية وتلبي حاجات الأفراد بشكل يحقق الكفاءة الاقتصادية.

– اتصاف المعاملات المالية الإسلامية بالثبات والتطور والمرونة، فما هو محرم (الربا – الغش – الاكتناز – الاحتكار...) لا يمكن يوما ما أن يصبح حلالا ولو اختلف الزمان والمكان. وما هو حلال يضبط بتغير الزمان والمكان.

ولهذا الغرض يعتبر تطوّر المعاملات المالية في ظل تقلبات نظام السوق (عملة وتمويل وتموين و...) يختلف على ما كان عليه قديما، بالإضافة إلى تزايد درجة المخاطرة وعدم التأكد، جعل من النظام الاقتصادي يتشعب، مما استدعت الضرورة إلى البحث عن حلول موافقة للضوابط الشرعية.

– إيجاد مكان بجوار المالية التقليدية. فتطور المالية بداخل النظام الرأسمالي أصبح أمرا يفرض حتمية تواجد المالية الإسلامية في الساحة وتقديمها للحلول التي تلبي حاجات الأفراد وبشكل كفؤ ومنافس للمالية في النظام التقليدي. وهنا تبدأ الصعوبة في اللحاق ومنافسة الأدوات المالية الرأسمالية.

تعتبر التحديات التي تواجه المالية الإسلامية هي غياب الهندسة المالية والابتكار المالي الذي يوافق التشريع الإسلامي ويلبي الحاجات، وهذا ما أشارت إليه أهم الدراسات التطبيقية السابقة. فالقدرة على الإبداع المالي الذي يستجيب لمتطلبات السوق بعيدا عن كل محظور شرعي أو تقليد للأدوات المالية التقليدية ذات الشبهة. (أحمد و بوطبة، 2017)

3. منهجية وقواعد الإبداع المالي الإسلامي:

يعمل الإبداع المالي الإسلامي على منهجية مضبوطة تخضع لقواعد الشريعة الإسلامية، بعيدة عن المعاملات الربوية وحالات الغبن والمنازعات.

1.3 القواعد الكلية للمعاملات الإسلامية: (بوطوبة، 2016/2015)

للاقتصاد الإسلامي قواعد ومبادئ عامّة تتميّز بالمرونة، وتمكّن الأفراد من تكييفها بما يتناسب مع حاجاتهم وغاياتهم وفقا للضوابط التي ترسمها الشريعة الإسلامية.

1.1.3 الضرر يزال: إن قاعدة «لا ضرر ولا ضرار» يمكن أن يندرج تحتها كل سلوك اقتصادي أو صيغة مستحدثة تؤدي إلى الإضرار بالمجتمع، وبالتالي العلماء المجتهدون في كل زمان أولى بتقدير هذه الصيغ أو الأدوات أو الأساليب أو الأنشطة أو المشروعات التي يمكن أن تلحق الضرر بالمجتمع، وحتى لو اشتملت على بعض النفع، فدرء المفاسد أولى من جلب المنافع. (حطاب، 2007)

2.1.3 قاعدة التيسير ورفع الحرج: هذه القاعدة سمحت للمكلف بأن يقوم بأعماله من غير حرج ولا مشقة، إذ يقوم بأعماله على حسب استطاعته. (قنطقجي، 2010) كما تعمل هذه القاعدة أيضا

بالتيسير على المحتاجين لقضاء حاجياتهم مثل المقترض الذى لا يستطيع سداد الدّين لأسباب قهرية. (شحاتة، 2008)

3.1.3 قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة حتى يقوم الدليل على التحريم: فكل المعاملات تبقى حلال ما لم تخالف نص شرعي.

4.1.3 قاعدة العادة المحكّمة: بمعنى المعاملات التي اعتاد عليها الأفراد (المعاملات الربوية – محلات اللهو) يلزم أن تكون محكّمة بضوابط الاقتصاد الإسلامي، بحيث ألا تخالف نصا من الكتاب والسنة.

5.1.3 قاعدة الغنم بالغرم: يقصد بها أن الحق في الحصول على العائد أو الربح يكون بقدر تحمل التكاليف، أو بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة.

6.1.3 قاعدة الخراج بالضمان: يقصد بها أن من ضمن شيئا جاز له أن يحصل على ما تولّد عنه من عائد، فبضمان أصل المال، يكون الخراج (أي ما خرج منه) وجاز لمن ضمن شيئا الانتفاع به، والسبب في ذلك هو أنه ملزم باستكمال النقصان الممكن حدوثه وجبر الخسارة إن وقعت. فهذه القاعدة هي مشتقة من حيث أن الخراج غنم والضمان غرم أي القاعدة السابقة. (قنطقجي، 2010)

2.3 قواعد الإبداع المالي الإسلامي

تعتبر هذه القواعد بمثابة آلية ضابطة تحكم المعاملات المالية والمصرفية، تنطلق من التشريع الإسلامي الذي يهتم بالاقتصاد الحقيقي بعيدا عن المخالفات والممنوعات مثل الغبن أو المنازعات...

1.2.3 القاعدة الأولى: تحديد الهدف أو الغاية من الإبداع المالي:

أصل الدين الإسلامي منذ بعثة الأنبياء عليهم السلام إلى خاتم النبوة محمد صلى الله عليه وسلم يسري على تحقيق هدف وغاية.

يهدف الإسلام إلى تحقيق مصالح الإنسان الدنوية والآخروية، حيث يقول عز الذين بن عبد السلام: "إن الشريعة كلها مصالح، إما درء مفاسد أو جلب مصالح". (السلام، 1991) ويرى شيخ ابن قيم الجوزية رحمه الله أن شريعة الإسلام "مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها ورحمة كلها، فكل مسألة خرجت من العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل، فالشريعة عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه". (ابن قيم الجوزية، 2003)

يهدف الإسلام إلى خدمة البشرية لما فيه صلاح في الدنيا والآخرة، بدفع عنهم المساوئ والمخاطر وجلب لهم المنفعة. إذن لهندسة منتجات مالية ومصرفية تخضع لشريعة الإسلام يجب أن تحقق المبدأ العام والهدف الذي يسعى لتحقيقه الإسلام.

ويقاس الهدف من حيث المعاملات المالية والبنكية استنادا إلى قيم الفكر الاقتصادي الذي ينتمي له. فننظر إلى الهدف من حيث أهميته الاقتصادية لأن القاعدة في المعاملات المالية على حسب قول الجمهور: أن الأصل في العقود والمعاملات الإباحة ولا يحرم منها إلا ما ورد الشرع بتحريمه. فكل معاملة ذات أهمية من الناحية الاقتصادية تجلب منفعة أو تدفع مفسدة توافق مبادئ التشريع الإسلامي، تكون ذات أولوية لهندستها وابتكارها.

فإذا كان الإنتاج في الاقتصاد يعني إيجاد منفعة من خلال تشارك عوامل الإنتاج فإن المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية تركز كثيرا على هدف إيجاد المنافع لتحقيق غاية وأغراض المتعاملين. فنظام الاقتصاد الإسلام لا يُبنى على فراغ عقائدي وإنما له أهداف ومرجعيات فلسفية خاصة به دون غيره. (شابرا، 1984)

ملاحظة: لا يمكن حصر المعاملات المالية والمصرفية في نموذج واحد ضيق الفهم عن البيوع، فالمعاملات المالية والمصرفية الإسلامية واسعة النظر وغايتها أكبر من أن تحصر.

تعتبر الأدوات التمويلية التقليدية الإسلامية مثل المرابحة والايجار... ناقصة في إيفاء بحاجات العملاء فظهور معاملات جديدة ومتطورة من حيث التصميم وتواريخ الاستحقاق جعل هناك ضرورة ملحة للابتكار وتطوير أدوات جديدة تفي بالحاجة والغرض بغية تحقيق التمويل الإسلامي نجاحه وأهدافه وأهداف المتعاملين معه.

ومن أهداف المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية هي دراسة السلوك الفعلي للعملاء على حسب الواقع دون السعي لتحقيق أقصى ربح أو منفعة كما تهدف لذلك المعاملات التقليدية. لذلك يجب على المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية التنبه كثيرا لهذا الأمر لأن السلوك الفعلي للعملاء قد يؤدي أو لا يؤدي الهدف المنشود فيتحملان الخسارة مع بعضهما البعض. فمن مهام هذه المؤسسات هي دراسة السلوك البشري حقيقة كما هو عليه في الواقع، ولا يكتفي بدراسة مظهر واحد من مظاهر هذا السلوك بافتراض غير واقعي. (شابرا، 1984)

هناك مجموعة من الأهداف يعمل التمويل الإسلامي لتحقيقها، يجب أن تكون الهندسة المالية توافقها:

- تداول الثروة بين الأفراد المجتمع من خلال التوزيع العادل للثروة؛
- العمل على خلق قيمة مضافة؛

- تحقيق المنفعة برفع مستوى المعيشة؛
- دفع المفاسد خاصة من ناحية المسؤولية الاجتماعية (حماية البيئة)؛
- تحقيق الأمن الاقتصادي للأمة، من خلال تحقيق توازن في الاقتصاد، وتشجيع الموارد البشرية بتوظيفها على حسب كفاءتها؛
- السعي دائما لتحقيق مبدأ الثقة بإرساء مفهوم الشفافية والمساوات.... (قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، 2007)

استنتاج: تهدف الشريعة الإسلامية إلى خدمة البشرية من خلال دفع المساوئ والمخاطر وجلب المنفعة لتحقيق الغرض الدنياوي والآخروي. ومنه يجب أن تكون هندسة المنتجات المالية والمصرفية خاضعة للمبدأ العام التي جاءت به الشريعة والهدف التي تسعى لتحقيقه.

فإذا كان الاقتصاد الوضعي يهدف إلى زيادة الرفاهية المادية، فإن الاقتصاد الإسلامي يتمثل هدفه في تحقيق السمو الروحي والتهذيب النفسي للإنسان. فسعادة الإنسان لا تتحقق إلا باجتماع الأمرين معاً، أي التوفيق بين حاجات الروح والبدن.

هدف الاقتصاد الإسلامي = الإثراء المعنوي + الإثراء المادي

وكذلك يمكن تحديد هدف الاقتصاد الإسلامي من مصادر التشريع التالية: يقول تعالى في سورة الطور الآية 56: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ). ومن حديث مالك بن أنس نجد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق). فهدف الاقتصاد الإسلامي يتحدد انطلاقا من الأخلاق والعبادة ثم الرفاهية المعنوية والمنفعة المتمثلة في الربح، كما أن الاقتصاد الإسلامي يعمل بمبدأ حد الكفاف لأنه يسعى لبناء العالم الأُخروي من خلال إنفاق كل ما يزيد عن الحاجيات ولا معنى لتحقيق الربح وتكديسه. أو أنه يفتح مجال للاستثمار لتوسيع دائرة المستفيدين بهدف التقرب إلى الله عز وجل.

وبخصوص هدف الاستمرارية في الاقتصاد الإسلامي نجد الحديث الذي يرويه أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ، فَإِنِ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا تَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَغْرِسْهَا). فالاستمرارية هنا هي بمفهوم حق الأجيال والمحافظة على الأصول لهم فالإسلام يوصي ببناء الدينا لبناء العالم الأُخروي. (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي ذَرٍّ، فَقَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ مَا لَنَا نَكْرَهُ الْمَوْتَ؟ فَقَالَ: لِأَنَّكُمْ عَمَرْتُمُ الدُّنْيَا وَأَخْرَبْتُمُ الْآخِرَةَ، فَتَكْرَهُونَ أَنْ تنتقلوا من العمران إلى الخراب). وعن ابن شهاب عن

عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الثلث، والثلث كثير. إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس... ".

2.2.3 القاعدة الثانية: ضبط مشروعية العقود

إن التأصيل الشرعي ينطلق من فكرة "مشروع" أي من خلال إسقاط تفاصيل المنتجات التمويل الإسلامية على قواعد ومواصفات النظام التعاقدي، ونظام المعاوضات والمشاركات؛ فإذا حدث توافق وخلت هذه المنتجات من المبطلات والمفسدات، وكانت تتماشى مع مقاصد التشريع الإسلامي، وتراعي الأولويات، وتلبي المصالح والغايات للمتعاملين بها، وتحقق أهداف الاقتصاد الإسلامي؛ تكون هذه المنتجات التمويلية مشروعة وموافقة للتشريع الإسلامي.

ويمكن تحديد المبادئ التي تجعل الابتكار المالي يوافق التشريع الإسلامي: (حماد، 2009، الصفحات 23-26)

1.2.2.3 التأصيل لا التلفيق:

ينطلق الابتكار المالي (المنتج التمويلي – تطوير منتوج) من مفهوم أنه يخضع إلى منظومة تعاقدية، بمعنى يجب توفر شروط في تكوينه (العاقدان – الصيغة – المحل) حتى يتوافق مع القواعد الشرعية. فمراعاة خصوصية العقد يجب الوفاء بمقتضياته ما لم يخالف نص شرعي وسورة المائدة الأية الأولى تدل على ذلك. كذلك إلتزام الوضوح والشفافية من خلال اجتناب الجهالة والغرر والاستغلال والغبن... أيضا الالتزام بآليات التوثيق الضامنة لحقوق الداخلين في المعاملة المالية.

تتميّز العقود من حيث استحداثها بأنها تلبي حاجات وغايات المتعاملين بشرط أن تتوافق مع التأصيل الشرعي. فالمعاملات قد تختلف من حيث الحاجة ومصلحة المتعاملين من حقبة إلى أخرى، ولكن بإمكانية استحداث العقود تتحقق المصلحة ويزال الحرج، فالعقود شرعت لتكون وسيلة لسد الحاجات وسبيلا إلى تحقيق المصالح. وفي هذا يقول ابن تيمية رحمه الله: "إن البيع والإجارة والهبة ونحوها لم يحد الشارع لها حدا، لا في كتاب الله ولا سنة رسوله، ولا نقل عن أحد من أصحابه والتابعين أنه عين للعقود صفة معينة من الألفاظ أو غيرها، من أنها لا تنعقد إلا بالصيغ الخاصة". ويقول أيضا: "فإذا لم يكن له حد في الشرع ولا في اللغة كان المرجح فيه إلى عرف الناس وعادتهم، فما سموه بيعا فهو بيع، وما سموه هبة فهو هبة.. والعادات ما اعتاده الناس في دنياهم مما يحتاجون إليه، والأصل فيه عدم الحظر.. والعقود والشروط من

باب الأفعال العادية والأصل فيها عدم التحريم فيستصحب عدم التحريم فيها حتى يدل الدليل على التحريم...".

2.2.2.3 الأخذ بمقاصد العقد ومقتضياته لا اللجوء إلى الشكلية:

يعتبر لكل عقد حكم أي غاية أساسية يتعامل من أجلها الأفراد. ولا يتحقق مقصد حكم العقد إلا بتحقق مقتضياته، بمعنى وجود ضامن لتحقق مقصد العقد، مثال تعتبر عملية التسليم في البيع وسيلة ضامنة لتحقق حكمه.

وبعد تحقق مقصد العقد تبدأ تظهر أثار مجموعة من المنافع الملموسة وغير الملموسة لفائدة أطراف العقد وقد تعم الفائدة لغيرهم. فمثلا شراء أصل واستثماره تظهر منه مجموعة منافع ظاهرة كان المشتري يستهدفها منذ إمضاء العقد. ولكن لو نفترض أن قيمة الأصل ارتفعت هنا تظهر منافع للمشتري غير منظورة لم تكن مستهدفة عند إمضاء العقد.

تعتبر الصيغة في العقد أمرا لم يشترطه الفقهاء لأن الألفاظ هي عبارة عن وسيلة للتعبير لذلك لم يخصص الفقهاء ألفاظا خاصة ولكن وضعوا بعض الشروط مثل توافق الإرادتين من أجل حصول الرضا، أو الحصول على تملك للمنتج التمويلي أي تملك المنتج قبل تمليكه لشخص آخر. (نصري، 2016، الصفحات 77-81)

ومن ضوابط العقود نجد:

– منع الغرر: الشريعة الإسلامية تمنع (تحرم) كل معاملة تشتمل على غرر. الذي يعني كل بيع مجهول العاقبة، كجهل الثمن أو السلعة أو صفاتها، مثل بيع الثمار قبل بدو صلاحها.

يشترك كل من الغرر والقمار بأن كلاهما محرم، ويختلفان بأن الغرر يكون في المعاوضات والبيوع، أما القمار فيكون في المسابقات والمغالبات. ضف إلى ذلك الميسر الذي هو أعم من القمار. وهو نوعان: ميسر اللهو كالنرد وهو محرم ولو لم يكن على مال؛ وميسر القمار كالرهان بين اثنين، كأن يقول شخص لآخر: إن سبقت هذه الخيل فلك 10 آلاف دينار، وإن سبقت تلك الخيل فلي منك 10 آلاف دينار. (قنطقجي، 2010)

– منع الربا: يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على تحريم الفائدة (الربا) أخدا وعطاءا في جميع المعاملات، وتعد هذه الخاصية المعلم الرئيسي للاقتصاد الإسلامي. (خضيرات، 2010، صفحة 37)

والربا (سعر الفائدة) من أهم العوامل المخلة بالاستقرار الاقتصادي، فتقلبات معدل الفائدة تجعل السوق المالي تحيطه الكثير من الشكوك يصعب معها اتخاذ القرارات الاستثمارية الطويلة الأجل، وهو ما يؤدي إلى هبوط الإنتاجية وانخفاض معدلات النمو. وقد كشفت دراسة الاقتصادي (**Richard M. Ebeling (1970-1987** ذلك، بحيث ارتفاع أسعار الفائدة كان مانعا كبيرا للاستثمار. فقد بلغت مدفوعات الفوائد الربوية ثلث العائد الإجمالي على رأس المال، مما أدى إلى تآكل ربحية الشركات. لذلك نجد اعترافات غربية بذم نظام الفائدة، إذ نجد الاقتصادي **Hales**: «إن نظرية الفائدة كانت –منذ أمد بعيد وما تزال– نقطة ضعف في علم الاقتصاد»، وصرح الاقتصادي **Kingston Arthur** بأنه ضد الربا بجميع أشكاله. أما **J. M. Keynes** فكان يرى أن أفضل استخدام للأموال حينما يصل سعر الفائدة إلى الصفر؛ ويتفق الكثير من الاقتصاديين وفي مقدمتهم **Simon** و**M.Friedman** على أن التقلبات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الرأسمالي المعاصر ترجع بالأساس إلى التقلبات الطائشة في سعر الفائدة. (دوابه، 2009) الحث على الأخلاق: يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن. لأن الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية عبادة وطاعة لله يُثاب عليها المسلم وتضبط سلوكه. (شحاتة، 2008)

– قاعدة تحريم أكل المال بالباطل: تعتبر كل طريقة أو أسلوب أو صيغة يتم من خلالها الاعتداء على مال غير فهي طريقة غير شرعية ويجب منعها.

– قاعدة كلكم راع ومسؤول عن رعيته: قررت الشريعة الإسلامية مبدأ المسؤولية الشاملة في المجتمع الإسلامي وحملت كل فرد بالمسؤولية التي يقوم بها بأن يؤديها بأحسن وجه ممكن، فالشريعة الإسلامية تحث على الإتقان الذي يؤدي إلى تحقيق وفر في الجهد والوقت والتكاليف مع مراعاة الجودة النوعية والكميّة، وكذلك الزيادة في الربح. ومن مستلزمات الإتقان الإخلاص والتفاني في العمل وعدم التأخر أو التغيب عن العمل ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب وعدم إنتاج السلع الضارة. (حطاب، 2007)

استنتاج: تعتبر العقود من حيث استحداثها بأنها تلبي حاجات وغايات المتعاملين بشرط أن تتوافق مع التأصيل الشرعي. فالعقود شرعت لتكون وسيلة لسد الحاجات وسبيلا إلى تحقيق المصالح.

إذن: يمكن التوسع في نظام العقود لأن التشريع لم يحدد فيها ألفاظ أو شكل معين بشرط أن توافق التأصيل الشرعي من خلال اجتناب الجهالة والغرر والاستغلال والغبن...

3.2.3 القاعدة الثالثة: المساهمة بقيمة مضافة في الإنتاج

يعتبر التحدي الذي يواجه الهندسة المالية أثناء عملية الإبداع هو قدرتها لتحقيق قيمة مضافة في القطاعات الاقتصادية بمعنى مدى مساهمتها في الإنتاج. بمعنى يجب التوسع أكثر في المعاملات المالية والمصرفية من خلال الانتقال من نموذج تبادل الأصول إلى نماذج ذات أفاق أوسع كنموذج المشاركة مع عوامل الإنتاج. بهدف توسيع دائرة تلبية حاجات الأفراد.

وبفعل الانتقال من نماذج الطبيعية التي تعمل على توفير احتياجات الفرد الضرورية من طعام وأمن عن طريق نظام الزكاة والصدقة والدّية والقرض الحسن والهدية والهبة، لتحقيق مفهوم التعاون والتماسك الاجتماعي لأن هدف هذا النموذج هو هدف تبرعي لا تجاري. هذا من جهة ومن جهة أخرى ننتقل بفعل الحاجة والغاية إلى تمويل أكثر قيمة مضافة متمثلة في مبادئ المشاركة إلى جانب نظام المعاوضات المالية، والمشاركات التجارية. (قحف، 2004) وهكذا يمكن التمييز بين نوعين من التمويل:

أ- التمويل التجاري ويهدف إلى تحقيق الربح كما هو الحال مع منتجات البيوع.

ب- التمويل الاستثماري ويهدف إلى تحقيق عائد من مخرجات عوامل الإنتاج مثل التمويل بالمشاركة والمضاربة.

وبهدف تحقيق المنفعة العامة ينبغي في هندسة منتجات التمويل اعتماد إستراتيجية توفير وسائل الإنتاج بدلا من منح النقود للعملاء بهدف تحقيق مبدأ الاقتصاد الإسلامي الذي يهتم بالإنتاج الحقيقي وتفعيل مبدأ المشاركة بنسب فاعلة في المؤسسات التي تمنح السلع والمنافع.

من خلال ما سبق يجب التوسع أكثر في التمويلات في قطاعات مختلفة مثل قطاع النقل كامتلاك حصص في شركات طيران ونقل بري وبحري. وأيضا امتلاك حصص في القطاع الطبي بالمشاركة بنسب في مستشفيات وصيدليات، وشركات أدوية، كذلك امتلاك حصص في القطاع التعليمي بالمشاركة بنسب في الجامعات والمدارس، إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى التي يحتاجها الأفراد. (نصري، 2016)

استنتاج: التمويل الإسلامي لا يقدم تمويلا للمؤسسات الاقتصادية ذات العجز. بمعنى لا نعرض منذ البداية المال لمخاطرة. وإنما حفظ المال بتوجيهه نحو المشروعات الرابحة من خلال إجراء دراسة السوق ودراسة الجدوى ودراسة المخاطر.... لنحقق في الأخير منفعة خاصة وأخرى عامة ينتفع بها الأفراد.

في حالة التمويل الإسلامي يعتبر المال غير مضمون لصاحبه في حالة الخسارة لأنه مشارك في الربح والخسارة، بخلاف التمويل التجاري والقروض يكون المال مضمون على المدين لأنه عبارة عن دين.

يشترط في هندسة منتجات التمويل الإسلامي أن يكون في مجال الإنتاج كلية بهدف إمكانية تحقيق نمو، في حين عملية التمويل بالنقود دون دخولها في دائرة وسائل الإنتاج لا تحقق منفعة عامة أو نمو.

فالتمويل المالي الإسلامي لا يمنح إلا في حالة وجود مال نام لأن من المعقول أن يوجه صاحب المال ثروته نحو المشاريع التي تدر عليه نفعا وربحا لضمان أكثر استمرارية ملكية المال.

تعتبر عملية التمويل من خلال مثلا المشاركة والمضاربة عملية تمر عن طريق السلع والخدمات، والتي تعتبر مشروعات إنتاجية. أما عملية التمويل من خلال مثلا البيوع والإجار تكون عن طريق السلع والخدمات وتعتبر سلع استهلاكية.

تشير القاعدة إلى حصر التمويل بالإنتاج والتداول الحقيقي المتوازن من خلال تفادي التراكم النقدي الذي يتجاوز حاجة الإنتاج والتداول الفعلي. (قحف و غسان، الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم، 2000)

لا نركز فقط على صيغ معينة قصيرة المدى مثل المرابحة بل التوسع أكثر في صيغ المشاركة والمضاربة والاجار وغيرها من الصيغ. لذلك يقول يوسف القرضاوي أن النجاح في صيغة المرابحة لا يعني الاكتفاء بها وإنمّا يجب أن نضع حافزا للابتكار بهدف تطوير الاقتصاد في الدول الإسلامية.

4.2.3 القاعدة الرابعة: تدنية التكاليف

تعاني منتجات التمويل الإسلامية اليوم من مشكلة ارتفاع تكاليف المعاملات نتيجة محاكاة للتمويل التقليدي (التلفيق) مما جعلهم يتحملون مصاريف زائدة كان من المفروض الاستغناء عنها لأنها لا تساهم في تحسين القيمة المضافة، بل مجرد تكلفة إضافية. مما جعل المنتجات الإسلامية أكثر كلفة من المنتجات التقليدية، بافتراض أنهما يحققان نفس المنتج.

ويمكن تخفيض تكاليف المعاملات المالية والمصرفية بتبني نموذج المشاركة بين المصرف وممون السلع والخدمات. أو أننا نبدأ نفكر في هندسة مالية جديدة بعيدة عن التلفيق (التبعية) وذات تكاليف إجرائية منخفضة. (قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، 2007) من خلال استعمال وسائل الدفع الحديثة وما يعود عليها من منافع كتسهيل المعاملة التجارية وتقليل التكاليف الإجرائية.

الشكل 1: نموذج المشاركة

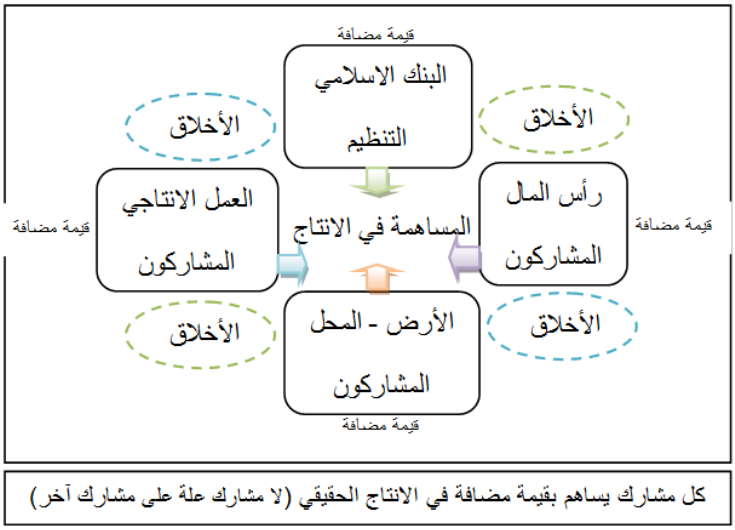

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مرجع قندوز عبد الكريم، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد 20 ،عدد 2، 2007.

استنتاج: كل تكلفة زائدة لا تؤدي إلى تحسين القيمة المضافة، لا يرحب بها في الاقتصاد الإسلامي. خلافا لما تقوم به المعاملات التقليدية من وسطاء في المعاملات والتوريق بالمتاجرة.

5.2.3 القاعدة الخامسة: الإبداع والابتكار بدلا من الاستنساخ

تعتبر المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية حديثة عهد في أول تجربتها مقارنة مع النظام التقليدي. وهنا تظهر المفارقة في عدد ونوع المعاملات التي يوفرها النّظام الإسلامي التي تعتبر قليلة وغير كافية لتحقيق كل الاحتياجات. في هذه الحالة تعتبر الهندسة المالية الإسلامية منطلق لتقديم حلول تمويلية جديدة للتخفيف من النقص ولكن بعيدا عن منهجية تقليد منتجات التمويل التقليدية؛ لأن ما يميز مبدأ الهندسة المالية الإسلامية هي زيادة فرص اقتسام المخاطرة وتخفيض تكاليف العمليات وتكاليف المعلومات والوكالات. ولا نأخذ بمفهوم المحاكاة الذي يحدد مسبقا النتيجة المطلوبة من المنتج الإسلامي، والتي تكون عادة هي نفس النتيجة التي يحققها المنتج الربوي، فقط يتم إدخال أو توسيط سلع وخدمات. (نصري، 2016)

فالمنتجات التمويلية التي لم تبنى وفقا للقدرات الذاتية تظهر فيها عوائق من حيث طول المدّة الزمنية وطول المراحل الإجرائية وهذا يكون سببا في عدم كفاءة وثقة هذه المنتجات ذات التبعية للنظام التقليدي. كما أن المبدأ العام الذي تنطلق منه الشريعة هي التسهيل والتيسير وليس وضع عوائق زمنية وإجرائية.

وبهدف تحقيق هذا المبدأ يمكن استغلال الأساليب المتطورة مثل التداول الالكتروني وشبكات الاتصال وغيرها، من أجل تخفيض تكاليف منتجات التمويل الإسلامي. (خالد، 2006)

استنتاج: تجنب محاكاة المنتجات المالية التقليدية والتي كانت سببا في تأخر المالية الإسلامية فعملية ترجمة المنتجات تأخذ الوقت الطويل والتكاليف أيضا، وهذا يكون سببا في عدم كفاءة وثقة هذه المنتجات، في حين كان من المفروض الانطلاق من فقه المعاملات المالية المعاصرة مع أخذ بعين الاعتبار اجتهادات الفقهية المعاصرة.

6.2.3 القاعدة السادسة: العائد من المشاركة

تقوم المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية على الاستثمار الحقيقي باعتبار أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات، والغنم بالغرم، وهذا يقلل من حدّة المخاطر حيث لا يوجد فريق رابح دائماً أبداً وفريق خاسر دائماً أبداً، بل المشاركة في الربح والخسارة. (الوادي، خريس، و حسين، 2009)

لتحقيق مبدأ المنفعة واتساعها وأيضا جلب أصحاب رأس المال لاستثمار أموالهم يجب تبني قاعدة مشاركة عوامل الإنتاج في المعاملات المالية والمصرفية حتى نصرف الشبهات في استحقاق العوائد.

كما أن عوامل الإنتاج يمكن أن تحقق عوائد من خلال مجموعة من النماذج التمويلية التي تلبي حاجات ورغبات المتعاملين بها، منها نموذج البيوع ونموذج المشاركة، وبما أن المصاريف الإسلامية استثمرت كثيرا في جانب البيوع، حان الوقت للدخول في مرحلة التوجه أكثر نحو الاستثمار في نموذج المشاركة، لتعزيز وإثراء المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية. ويقدم منتجات مالية في قطاعات جديدة أي إضافة جديدة عن ما كان يقدم في إطار منتجات نموذج البيوع بصورته التقليدية. والأجدر تطبيق نموذج التشارك بين عوامل الإنتاج، وهذا النموذج أقره الفقهاء من خلال أنهم اتفقوا على شرط وجود عامل إنتاج لاستحقاق العائد. (نصري، 2016)

7.2.3 القاعدة السابعة: التسيير الفعال للمخاطر

يعتبر موضوع المخاطرة (الضمان) أمرا تحتاط منه المصارف وهو ما يجعلها تتردد التوسع في منتجات التمويل الإسلامي. وهذا ما يجعل الهندسة المالية الإسلامية تأخذ بعين الاعتبار جميع الأشكال المؤدية إلى المخاطر، من قيود المنافسة أو تغير السوق أو السيولة وما شابه ذلك. (محمد، 2000)

يعمل التمويل الإسلامي بمعيار توزيع المخاطر بين المتشاركين من أجل تحديد المنفعة أي تبادل المخاطر بشكل متوازن بينهم، وهو ما تقرره قاعدة الغنم بالغرم. وهذا المعيار لا يمكن تحقيقه من خلال نموذج البيوع، لأنها تقوم على نقل المخاطر بصورة نهائية، ولا يكون لطرف المستفيد بالمعاملة علاقة بالمخاطرة. ولكن في نموذج المشاركة مع عوامل الإنتاج يتم تقسيم المخاطرة بشكل عادل بين الأطراف مع المحافظة على الأصول المعتمد عليها.

والمخاطرة تعتبر استعداد ايجابي لتحمل نتيجة النّشاط الاقتصادي سواء حقق ربحا أو خسارة. وهي تعتبر كدافع ومؤهل للمستثمر لتحقيق الربح والاستمرارية. (فرفور، 2007)

8.2.3 القاعدة الثامنة: المخاطرة ضمن المخالفة الشرعية

يعتبر الامتثال لأوامر الشريعة وقاية من الوقوع في المخاطر والأزمات، بمعنى تقدم تدابير وقائية. وهذا المنهج (الوقائي) يقوم على مبدأ الترغيب والترهيب، والخوف والرجاء حتى ينضبط المجتمع فيما يصلح له، وعدم الوقوع في المخالفات الشرعية (موقع دار الإسلام ، 2015). فالكون الذي خلقه الله عز وجل يسري في نظام متوازن تحكمه شريعته وأي إخلال بحكم الله يختل النظام الكوني فنقع في حياة يسودها الضنك تحفها الأزمات من جهة والتبعية من جهة أخرى.

4. خاتمة:

تعتبر الصناعة المالية الإسلامية حديثة عهد لا ترقى حاليا إلى الابتكارات المالية في النّظام الرأسمالي، ولكن بإرساء قواعد ضابطة تتسم بالوضوح وشفافية التطبيق تلبي الرغبات وحاجات الأفراد وتحقق مبادئ الشريعة الإسلامية، نضمن لهذه المنتجات المالية الإسلامية مستقبل منافس للابتكارات المالية التقليدية.

*ينطلق الإبداع المالي الإسلامي من مجموعة قواعد التي تحدد مساره .

*الهدف الذي يسعى إليه والمتمثل بالدرجة الأولى في تلبية حاجات الأفراد، وفي الدرجة الثانية تأتي المنفعة وتحقيق الربح خلافا لما تتعامل به الابتكارات المالية الأخرى.

* نظام العقود والقدرة على التوسع فيها لأن التشريع لم يحدد فيها ألفاظ أو شكل معين بشرط أن توافق التأصيل الشرعي من خلال اجتناب الجهالة والغرر والاستغلال والغبن... فالعقود شرعت لتكون وسيلة لسد الحاجات وسبيلا لتحقيق المصالح.

* تحقيق قيمة مضافة في القطاعات الاقتصادية أثناء عملية الابتكار، بمعنى يجب التوسع أكثر في المعاملات المالية والمصرفية بالانتقال من نموذج تبادل الأصول إلى نماذج أوسع كنموذج المشاركة مع عوامل

الإنتاج. ولا نركز فقط على صيغ معينة قصيرة المدى مثل المرابحة بل التوسع أكثر في صيغ المشاركة والمضاربة والاجار وغيرها من الصيغ. بوضع حوافز للابتكار بهدف تطوير الاقتصاد في الدول الإسلامية.

* تدنية تكاليف المعاملات الإسلامية لتكون أكثر جاذبية من المنتجات التقليدية، من خلال الاستقلالية من إتباع خطى المنتجات التقليدية بهدف تقليل التكاليف الإجرائية.

* تبني نماذج المشاركة بين المصرف والممون والممول. أو استحداث منتجات جديدة مدعمة بوسائل الدفع الحديثة المشروعة لتسهيل المعاملات .

* تجنب محاكاة المنتجات المالية التقليدية والتي كانت سببا في تأخر المالية الإسلامية فعملية ترجمة المنتجات تأخذ الوقت الطويل والتكاليف أيضا، وهذا يكون سببا في عدم كفاءة وثقة هذه المنتجات، في حين كان من المفروض الانطلاق من فقه المعاملات المالية المعاصرة مع أخذ بعين الاعتبار اجتهادات الفقهية المعاصرة. فعملية المحاكاة تحدد منذ البداية النتيجة المطلوبة من المنتج الإسلامي، والتي عادة تكون نفس النتيجة التي يحققها المنتج الربوي .

* السعي وراء تحقيق قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات، والغنم بالغرم، بحيث لا يوجد فريق رابح دائماً وفريق خاسر دائماً، بل المشاركة في الربح والخسارة، وهذا بهدف صرف الشبهات في استحقاق العوائد. فتطبيق نموذج التشارك بين عوامل الإنتاج، أقره الفقهاء من خلال أنهم اتفقوا على شرط وجود عامل إنتاج لاستحقاق العائد.

* الامتثال للقواعد أمرا لازما لتحقيق مشروعية المنتجات وكسب ثقة العملاء. فهذه القواعد تمثل صفة الاحتراز أو الوقاية من الوقوع في المخاطر والأزمات، من خلال تفعيل مبدأ الترغيب والترهيب، والخوف والرجاء لينضبط المجتمع فيما يصلح له، وعدم الوقوع في المخالفات الشرعية.

5. قائمة المصادر **والمراجع**:

1. Bodie, Z. (2006, 01 26). fenews. Consulté le 2019, sur www.fenews.com: (www.fenews.com/whatis-fe/what-is-fe.htm
2. Jakobiak, F. (2006). l'intelligence économique (éd. 02). france, Paris / france: organisation.
3. ابن قيم الجوزية ,أ .ع .(2003) .إعلام الموقعين عن رب العالمين) .(éd. 03)د .ب .الجوزي(.Éd. , المملكة العربية السعودية.

4. أحمد ,م & .,بوطبة ,ص .(2017) .الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتوفير التمويل المصرفي الإسلامي. مجلة اقتصاديات المال والأعمال .

5. الجبار ,ع .ا .(2009). iefpedia. Récupéré sur . https://iefpedia.com/arab/?p=1814

6. السلام ,ع .ا .(1991) .قواعد الأحكام في مصالح الأنام) .(éd. 01)م .ا .الازهرية (.Éd ,.القاهرة, القاهرة /مصر.

7. الوادي ,م ,.خريس ,ا & .,حسين ,س .(2009) .آليات تنشيط سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء منتجات الهندسة المالية .مؤتمر دولي .05

8. بن منصور ,ع .ا .(2014) .الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بين الأصالة والتقليد .مؤتمر دولي بالاكاديمية العالمية للبحوث الشرعية .(pp. 2-3) ,جامعة فرحات عباس سطيف.

9. بوطوبة ,م .(2015/2016) .اشكالية النظام المالي العالمي في ضبط الازمات والبحث عن الاصلاحات دراسة حالة الو.م.ا 2008وحالة الجزائر .2014دكتوراه .تلمسان :جامعة أبي بكر بلقايد.

10. حطاب ,ت .(2007) .التعاليم الاقتصادية في السنة النبوية .كلية الشريعة والدراسات الإسلامية .

11. حماد ,ن .ك .(2009) .الهندسة المالية الإسلامية .مجمع الفقه الإسلامي الدولي ,(01) 19 , 23-26.

12. خالد ,ن .(2006) .آليات تنشيط سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء منتجات الهندسة المالية .رسالة ماجستير .غزة /فلسطين :الجامعة الإسلامية.

13. خضيرات ,ع .ي .(2010) .الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008وموقف الاقتصاد الإسلامي منها .مؤتمر الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها، وعلاجها.(p. 37) ,

14. دوابه ,أ .م .(2009) .الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها، وعلاجها .(éd. 01) القاهرة ,القاهرة /مصر :دار السلام.

15. ساسية ,ج .(2014/2015) .دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان .ماجيستير .(p. 27)بسكرة :جامعة بسكرة.

16. شابرا ,ع .م .(1984) .النظام النقدي والمصرفي في الاقتصاد الإسلامي .مجلة جامعة الملك عبد العزيز .14-1 ,(01) 02 ,

17. شحاتة ,ح .ح .(2008) .الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها، وعلاجها .سلسلة البحوث والدراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي .

18. فرفور ,ح .ا .(2007) .التمويل واستثمار الأموال في الشريعة الإسلامية .المؤتمر العلمي الثاني,02 .(p. 13)دمشق.

19. قحف ,م .(2004) .مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي .(éd. 03)جدة/السعودية :مكتبة الملك فهد الوطنية.

20. قحف ,م & .,غسان ,م .(2000) .الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم .(éd. 01)دمشق /سوريا : دار الفكر المعاصر.

21. قندوز ,ع .ا .(2007) .الهندسة المالية الإسلامية .مجلة جامعة الملك عبد العزيز -3 ,(02) 20 , 46.

22. قندوز ,ع .ا .(2008) .قواعد تقويم أدوات ومنتجات الصناعة المالية الإسلامية .دراسات اقتصادية اسلامية .90-67 ,(01) 15 ,

23. قنطقجي ,س .م .(2010) .صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية .(éd. 01)حلب /سوريا :شعاع للنشر والعلوم.

24. محمد ,ف .(2000) .موقع قنطقجي :kantakji sur ,2018 13 03 le Consulté . https://kantakji.com

25. موقع دار الإسلام :islam sur ,2018 24 12 le Consulté .(2015) . http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=208510

26. نصري ,م .ر .(2016) .قواعد هندسة المنتجات المالية الإسلامية دراسة تحليلية .علوم الشريعة والقانون .81-77 ,(01) 43 ,